

## إحياء «الضمان التربوي» يجهز على المدرسة الرسمية

فاتن الحاج

تسويق أصحاب المدارس الخاصة وبعض المرجعيات السياسية والدينية لتغطية رواتب المعلمين/ات من خزينة الدولة بدأ يحزك جدياً روابط التعليم الرسمي والخبراء النقابيين لكونه يضع المدرسة الرسمية في خطر جدي، في دورها ووجودها، ويجهز عليها لمصلحة التعليم الخاص. المفصل الأساس للتحرك هو أن المدرسة الرسمية باتت، بحسب أهلها، يتيمة الأب والأم ومستباحة في غياب أي احتضان رسمي أو شعبي لها، وعليه فالتوجه الحالي يجب أن يكون المبادرة فوراً لتشكيل هيئة وطنية لحمايتها وتطويرها.

النقابي محمد قاسم أحد المبادرين لتأسيس هذه الهيئة، وهو شغل سابقاً مهمة مقرر لجنة وضع القانون 515/1996 الناظم للموازنات المدرسية والمتعلق بأصول تحديد الأقساط المدرسية التي شكلها وزير التربية آنذاك زكي مزبودي.

تمرد المؤسسات التربوية الخاصة على قوانين الدولة ظاهرة جديدة، بحسب قاسم، تمادت خلال السنوات الست الأخيرة مع رفض تطبيق القوانين

النافذة والتهرب من تحمل المسؤولية لجني المزيد من الأرباح من جهة، ولتحقيق هدف استراتيجي يسعى إليه اتحاد المؤسسات الخاصة، وفي مقدمته الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية من جهة أخرى. وهو فرض خصخصة التعليم وتحميل الدولة والأهالي أعباء التعليم الخاص لأسباب سياسية وتربوية، بما يضرب المفهوم الوطني للتربية التي يجب أن تشكل انصهاراً بين جميع اللبنانيين والذي لا تؤمنه سوى المدرسة الرسمية.

البدعة هي ما تداولته المؤسسات والمرجعيات السياسية والدينية على حد سواء، بتحليل الدولة أعباء تطبيق قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46، لا سيما لجهة تغطية رواتب المعلمين (65% من القسط المدرسي المتعلقة بحسب القانون 515 بالرواتب والأجور وصندوق التعويضات والضمان الاجتماعي وبدل النقل). الهدف، كما يقول قاسم، هو استدراج الدولة إلى هذا الموقف لتسجيل سابقة لمرحلة لاحقة أو «تعليق الصنارة» والمطلوب إحياء المشروع القديم المسمى «الضمان التربوي» أو «البطاقة التربوية» والإجهاد على التعليم الرسمي لمصلحة التعليم الخاص تحت شعار «حرية

التعليم». هذا المشروع يعود إلى نهاية الستينيات عندما طرح الأمين العام للمدارس الكاثوليكية آنذاك المونسنيور اغناطيوس مارون تولي المدارس الخاصة التعليم نيابة عن الدولة بعد تحويل موازنة وزارة التربية إليها. يذكر



**تحذير نقابة المعلمين  
من السكوت على تحميل  
الدولة أعباء السلسلة**



هنا ان المادة 10 من الدستور التي تؤكد حق الطوائف بإنشاء مدارسها الخاصة تشترط أن تسيّر هذه المدارس وفق الأنظمة العامة التي تضعها الدولة. ومع ذلك فإن الدولة رضخت منذ زمن بعيد لضغوط المدارس الدينية المجانية التي تقاضى 160 مليار ليرة سنوياً. ما يستوقف قاسم تحديداً هو عدم اتخاذ وزارة التربية، وهي الحلقة

الأولى الأساسية، موقفاً حاسماً من هذا المشروع وتركه مائعاً، والمفاجأة التي طرحها رئيس الجمهورية بتحمل الدولة جزءاً من أكلاف السلسلة وكأنه يشجع على خصخصة التعليم، في حين «أننا كنا ننتظر أن يضرب بيد من حديد باتجاه الطلب من المدارس الخاصة تنفيذ القانون 46 الذي يحمل توقيعه، وقطع الطريق على التفاف أصحاب المدارس على حقوق المواطنين واستباحة أموالهم وفرض زيادات على الأقساط لا مبرر لها، وأن يطلب بحزم تفعيل أجهزة الرقابة وتفعيل دور المفتشين التربويين بتطبيق القانون 515، خصوصاً أن نسبة الزيادات التي فرضت على الأقساط المدرسية منذ آخر زيادة للرواتب في العام 1996 لامست 500%، فهل نسبة الـ65% المخصصة لرواتب المعلمين من الموازنة العامة زادت بهذه النسبة؟».

قاسم ناشد رئيس الجمهورية والمجلس النيابي «وقف هذه المسرحية وهذا التردد لدى أصحاب المدارس الخاصة في تنفيذ القانون لأن المدارس الخاصة خرجت عن الأصول القانونية وباتت سلطات مستقلة تفرض رأياً وتضرب بمصالح المعلمين والأهالي عرض الحائط». ونبه نقابة المعلمين في المدارس الخاصة

الى ضرورة التصدي والموقف الحازم غير المانع والمتردد وفي بعض الأحيان المسهل لتحميل الدولة، باعتبار أن وحدة التشريع بين التعليم الرسمي والخاص بنيت على مبدأ أن الدولة تدفع رواتب معلمي التعليم الرسمي والمدارس الخاص تدفع رواتب معلميها. أما سكوت نقابة المعلمين عن تحميل الدولة المسؤولية فسيؤدي، بحسب قاسم، المدارس الرسمية ووزارة التربية للمطالبة بفصل التشريع، لأن وحدة التشريع تعني الحفاظ على المدرسة الرسمية ومعلميها وعلى المال العام والتزام المدارس الخاصة بتنفيذ القوانين. تحميل الدولة جزءاً من أعباء المدارس الخاصة ليس بريئاً كما يؤكد قاسم، بل هو مقدمة للانقراض على المؤسسات العامة وفي مقدمتها المدرسة الرسمية، وبالتالي يجب بتر هذا المشروع وإيقافه حتى لو اضطر الأمر للنزول إلى الشارع حماية للمدرسة الرسمية. وللغاية أجرى قاسم اتصالات بروابط التعليم الرسمي ودعاها إلى التنسيق مع نقابة المعلمين ولجان الأهل الحقيقية للتحرك من أجل إسقاط المشروع، وإلا تحويل المدارس الخاصة إلى رسمية وأن تتولى وزارة التربية إدارة شؤونها ما دامت ستتحمل جزءاً من أعبائها.

### تحريف

## «شبه» مركز تعليمي في برجاً... تحت الأرض!



بلحظة بسيطة يتبين أن هنا أطفالاً يتعرضون للضغط النفسي بسبب دمجه مع أطفال أكبر منهم (هيلن الموسوي)

المتي متر مربع، ولا يوجد فيها سوى حمام واحد، يستخدمه الجميع، ذكراً وإناثاً. أما الصف، الذي من المفترض أن يتألف من عدة طاولات، فصغير جداً، ولا يضم سوى طاولة واحدة يجلس عليها عشرة تلاميذ أحياناً. تتفاوت أعمارهم كثيراً، فمنهم من هو في العاشرة من عمره بين «رفاق» لا يتعدون السادسة، جميعهم في الصف نفسه، ويدرسون المادة نفسها. أما المواد التي يتم تعليمها، فتقتصر على تلك الأساسية كاللغات (عربية وأجنبية) والرياضيات. يقضي التلاميذ أوقات فراغهم، في الصفوف، بسبب عدم وجود باحة في هذا المركز، علماً أن الباحة من الشروط الأساسية لأي مركز تعليمي أو مدرسة.

في البحث عن أسباب هذه الخفة، في التعاطي مع «التعليم»، تقول جمعية «أرض الإنسان» الإيطالية إنها تمول المركز من كافة النواحي، من نقل وأقساط وقرطاسية وغيرها، بدعم من الصندوق الائتماني الأوروبي AVSI وجمعية War Child. أسماء رنانة وتبدو كبيرة، لكن «المركز» بالكاد يُرى. هل تهتم هذه الجمعية، بما يحصل في الداخل، وخاصة طريقة اختيار الأساتذة مثلاً؟ لا يمكننا الافتراض أن الجواب ايجابي. فعاليات في المنطقة أكدوا أن اختيار الأساتذة يحصل «على الطريقة اللبنانية»: يُعيّنون «بالواسطة» وليس بالكفاءة. المصادر تقول إن التلاميذ المسجلين في المركز لا تستقبلهم المدارس بحجة عدم قدرتها على استيعاب أعدادهم، علماً أن عددهم ليس كبيراً، ويمكن للمدارس أن تفتح أبوابها لهم بعد الظهر كما تفعل العديد من بلدات الإقليم!

لا يجد سكان المنطقة القريبون من المركز ما يمكن الاستفادة منه. يذهب إليه من لا يمكنه الذهاب إلى أي مكان آخر. يقولون: «لا يمكن أن يكون مركزاً تعليمياً أبداً، إنه مجرد مكان يقضي فيه بعض الناس أوقات فراغهم ويؤمنون مصالحهم». في الداخل الصورة مختلفة. وبالنسبة للجمعية الإيطالية التي تدفع، ربما يكون الأمر كذلك أيضاً. إذا افترضنا «حسن النية». تعتقد إدارة المدرسة أنها تقوم بفعل خير للتلاميذ، على الأقل هذا ما تصرّ عليه. ولكن، من لحة بسيطة للمكان، سنرى أطفالاً يتعرضون للضغط النفسي بسبب دمجه مع أطفال أكبر منهم أو أصغر منهم بكثير. سنرى «تسرباً مدرسياً» موصوفاً.

افتتحت جمعية «أرض الإنسان» الإيطالية في 28 أيلول الماضي، مركزاً تعليمياً، في بلدة زاروت بالإقليم. لدعم النازحين السوريين في المنطقة، وتأمين تعليمهم، في الأصل، عدد كبير من اللاجئين السوريين في لبنان، لجأ إلى منطقة إقليم الخروب، ويحاول الاستفادة من المركز. لكن المركز - على ما يبدو - غير «مطابق»!

### شيعاء، الخطيب

تصل إلى بلدة زاروت، وهي بلدة صغيرة ضمن بلدة أكبر منها هي برجاً. في سيارة الأجرة، السائق «ابن المنطقة ومث من قبرص» كما يقول، يقود بمزاج جيد متجهاً إلى مركز «برجاً التعليمي المجتمعي» الذي افتتح من أجل النازحين السوريين. حتى السائق، ليس لديه الكثير من الأفكار عن شكل هذا المركز ومساحته وطريقة التعليم فيه. هو لم يسمع به أصلاً، رغم أنه سائق، ورغم أن السائقين يعرفون كل شيء. في الطريق، لا وجود للافتة تدل إلى مكان المركز. تسأل أهالي المنطقة فيأتي الجواب واحداً: «لا نعرف». حتى السوريون - المعنيون الأساسيون بالموضوع - لا يعرفون عنه شيئاً. بعد عناء طويل، نصل إلى «المركز». تتلاشى جميع الأفكار التي يمكن تخيلها لدى سماع كلمة «مركز». بناء سكني عادي، داخله شقتان عاديتان، إحداها تحت الأرض، تحولت غرفهما إلى صفوف ومكتب صغير تجلس خلفه مديرة، تنظم مواعيد خروج التلاميذ ودخولهم، مع عاملة من عماله.

نحن أمام «شبه مركز تعليمي». الطلاب، في الصفوف، أو شبه الصفوف، من أعمار مختلفة. لكنهم من أعمار مختلفة في الصف الواحد. لا معايير منهجية واضحة. يقول المسؤولون إن المركز يضم نحو مئة وعشرين تلميذاً، تتراوح أعمارهم بين الرابعة والثالثة عشرة. لكن، في الواقع، وبالنظر إلى حجمه الصغير جداً، لا يمكنه استيعاب أكثر من خمسين تلميذاً. لا ندري أين ذهب البقية. مساحة الشقة الواحدة لا تتعدى